

**تحقيق** بدلا من ان يمثلك إنتاج التفاح الوفير لهذا العام نعمة على المزارعين، تحوّل نعمة لغياب أسواق تصريفه. الدولة العاجزة عن إيجاد حلول، يلجا بعض مسؤوليها إلى اللعب على الغرائز الطائفية، معتبرا زراعة التفاح «هارونية» وزراعة التبغ «شيعية»، وكأنه بذلك يؤهّن مقومات الصمود والاستمرارية لعن تبقّى من أهالي الجرد التي هجرتها الغالبية من سكانها. كيف لا وهي الوسيلة الأسهل التي تغنيهم عن أي خطة تحفظ كرامة المزارعين

## إنتاج بلا أسواق و«لعي» مستمر: التفاح اللبناني وجهته

الأزمة التي لا قدرة للمزارعين على تحمّلها. وتقضي خطة الوزارة بـ 1- البحث على أسواق جديدة. 2- حل أزمة السوق المصرية حيث يعاني التفاح اللبناني منافسة في النوعية والسعر. 3- البحث بتعويضات للمزارعين. 4- شراء المنظمات غير الحكومية قسماً من المحصول اللبناني وتوزيعه ضمن السبل الغذائية للمنازحين السوريين. 5- العمل بالإجازة المسبقة للتصدير التي تمنع إستيراد منتجات خارجية لا تستوفي الشروط المفروضة. 6- البحث في تصدير 25% من الإنتاج المضروب بالبرد لاستعماله في الصناعات الغذائية. 7- البحث مع روسيا لفتح الأسواق وإلغاء التعريفات الجمركية البالغة

سوى لاستخدامه في الصناعات الغذائية. وبحسب الهاشم، يباع اليوم صندوق التفاح المعروف بـ 5 آلاف ليرة لبنانية فيما كلفته تصل إلى 10 آلاف ليرة، أمّا التفاح المضروب بالبرد، فلا يجد المزارع من يشتريه، وخصوصاً أن لا معامل للصناعات الغذائية لدينا، وما من سياسة تشجيعية للمزارع الذي يعيش وضعاً مأساوياً، وهناك نحو مليون إنسان مهياً للعيش تحت الحد الأدنى للفقر.

### حلول «الزراعة»

موضوع تصريف إنتاج التفاح هو أولوية هذا ما تؤكده مصادر في وزارة الزراعة للأخبار، مشيرة إلى أن هناك مساعي لتخفيف

البرية مع سوريا) وبدء تراجع الأسعار، فخلال ست سنوات تراجع الكيلوغرام الواحد من 1200 ليرة إلى 300 ليرة. واستفحلت الأزمة منذ عام 2014 بعدما فرضت روسيا حظراً على المنتجات الأوروبية التي تحولت إلى الأسواق الأفريقية والعربية ومن ضمنها مصر، التي تعدّ المستورد الأكبر للتفاح اللبناني بنسبة 70%. هكذا أضيفت إلى مشكلة تراجع الأسعار أزمة تصريف الإنتاج، ومنافسة أجنبية حتى في السوق المحلية التي دخلها العام الماضي 2500 طن من التفاح الإيطالي (مُعفى من الرسوم الجمركية) وبيع بـ 2000 ليرة (سعر الجملة)، يضاف إليها هذا العام قضاء حبات البرد على نحو 80% من الموسم الذي لم يعد يصلح

الزراعية في العاقورة، ذكر كثيراً من اللبنانيين بأزمة تنكّر سنوياً من دون إيجاد الحلول الجذرية، ودفعتهم للتضامن افتراضياً على منصات مواقع التواصل. أمّا على أرض الواقع فقد استمر «اللعى» نفسه، إذ بعد ساعتين من إقفال المسلك الغربي لأوتوستراد جبيل بصناديق التفاح وأجسام المزارعين الجبيليين، فتحت القوى الأمنية الطريق أمام العابرين الذين استفادوا من التفاح الذي وزّع عليهم مجاناً، ودعا وزير الزراعة المعتصمين إلى اجتماع معه، اليوم، للبحث في الحلول، بحسب رئيس بلدية العاقورة منصور وهبي الذي اشترط أن تكون «حلولاً» تضمن كرامة المزارع ولا تذلّه أكثر، وإلا فالتصعيد. مؤكداً أن العمل جارٍ لتأسيس هيئة رسمية لإتحاد بلديات التفاح (مؤلفة من 45 بلدة) ستعمل على فتح صندوق تعاضدي للمزارعين لمواجهة الكوارث الزراعية، ورسم خطة عمل لامركزية لضمان كرامة المزارع، ويقائه في أرضه، بدل أن يتحوّل إلى مشروع مهاجر. أمّا مدير التعاونية الزراعية في العاقورة رشيد الهاشم، فيؤكد أن «هناك إجماعاً على شل البلد إذا لم تبادر الدولة التي لم تهتم يوماً بالمزارع إلى إيجاد حلول تعفيه من رسوم الشحن إلى روسيا أسوة بالدولة السورية، وإلزام المنظمات الدولية بشراء الإنتاج كما باقي دول النزوح»، ويضيف: «المزارعون ليسوا مواطنين درجة عاشرة».

### أزمة التصريف

تعدّ هذه السنة الأسوأ بين كل السنوات السابقة، إذ ارتفعت الكمية المنتجة من 90 ألف طن إلى 150 ألف طن، فيما تصريف الإنتاج يتراجع سنوياً، فبعدما ارتفع من 26 ألف طن عام 2003 إلى 85 ألفاً عام 2010، انخفض إلى 40 ألف طن العام الماضي، ولم يصدر هذا العام حتى اليوم سوى 14,800 طن فقط.

وبدأت الأزمة تلوح في الأفق منذ اندلاع الحرب السورية وتوقف التصدير البري (عبر الطرق الدولية

### فيضان عقيقي

أشجار التفاح المثمرة متروكة برغم قرب انقضاء موسم القطف. هذه ليست مبالغة بل حال غالبية بساتين التفاح في الجرد اللبنانية، بعدما اختار المزارعون تركها لتتلفها الطبيعة، بدل تحمّل كلفة إضافية في قطفها، تراكم خسارتهم نتيجة أزمة تصريف الإنتاج. فهؤلاء تكفيهم الديون المستحقة لمصارف لجأوا إليها لاقتراض ما يسعفهم في إنتاج التفاح، كان من المفترض أن يحولوا

**ارتفع الإنتاج هذا العام إلى 150 ألف طن ولم يصدر حتى اليوم سوى 14,800 طن فقط**

بدايته لدفع أقساط المدارس، وتأمين مصاريف المعيشة التي باتت أكثر من صعبة عليهم.

ملاحح الخبيبة التي ترتسم على وجوههم بعد رهن أراضيهم وقطع أشجارهم وتلف إنتاجهم، لم تترك أمامهم سوى الجلوس وتذكر حقب سابقة مزّت عليهم، فهؤلاء لم تعد تعينهم الدعوات للتمسك بأرضهم دون أي مقومات للصمود فيها. يجلسون تحت أشجار التفاح، احدهم يترحم على أيام الرئيس كميل شمعون ويتذكر كيف أجبر بحنكته السياسية الأميركيين على شراء التفاح في الخمسينات برغم أنهم رموه في البحر. آخر لا يعود بالزمن بعيداً ويقاطع رفيقه قائلاً «ما تروح بعيد، تذكر سنة 2003 لما (رئيس الجمهورية السابق إميل) لحدّ تحدّى الحريري، وأجرى مسحاً لكل بساتين التفاح وخضض يوماً كاملاً لعرض المنتجات في الشوارع اللبنانية، بيع بنتيجتها الموسم كاملاً؟».

### أزمة متكررة

الأزمة الممتدة من عكار شمالاً إلى شبعا جنوباً انفجرت، صباح أمس. تحرك رمزيّ نظّمته التعاونية

هناك نحو مليون إنسان مهياً للميلش تحت الحد الأدنى للفقر (هيلم الموسوي)



## تقرير

# القمح المسرطن لا يقتل بعد التصدير!

المطحنة، أخذ عينات من القمح والطحين داخل المطحنة وإخضاعها لتحاليل تنوعت بين تحاليل السموم الفطرية والمعادن الثقيلة. وقد أثبتت التحاليل خلو بعض العينات من الشوائب أو وجودها بشكل لا يتعارض مع المسموح به، فيما بينت التحاليل لعينات أخرى وجود مواد بنسب قاتلة؛ منها مادة «الأوكراتوكسين» في خانة «تحاليل السموم الفطرية» ومادة «الكادميوم» في فحص تحاليل المعادن الثقيلة. وهذا الأخير يعرّض الإنسان لمرض الفشل الكلوي وارتفاع ضغط الدم. هذه المواد موجودة في مجمل عينات القمح الذي كانت تباعه إحدى المطاحن الأساسية الخمس في بيروت. هذا هو تعريف الكارثة. وجود مواد مسرطنة في مادة غذائية رئيسية. أما الكارثة الأكبر، فهي

تعود القضية إلى قرار قاضي الأمور المستعجلة في بيروت، جاد المعلوف، في نيسان الماضي بوضع «الأختام والشمع الأحمر على مطاحن لبنان الحديثة وتكليف أصحابها بتفريغها من الحشرات المشكو منها وإتلاف مخزون أي إهراء يتبيّن فيه وجود أي حشرات وإبقاء الأختام لحين توفر جميع شروط السلامة العامة والصحية داخل المطحنة»، بناء على شكوى عددٍ من المحامين والجمعيات الأهلية. يومذاك، تقدّمت خبيرة مكلفة من القضاء بفحص الواقع على الأرض ليتبين لها أن ما ناكله «قوارض ويعر فئران وصراصير وجردان ميتة». بعد التقرير، أحضرت الجهة المستدعي بوجهها تقريراً من وزارة الزراعة يفيد العكس! استمر الواقع بين أخذ وردّ، إلى أن جرى التكليف، خلال فترة الإصلاحات التي طلبت من أصحاب

النسبة ما هو مسموح به وما هو مقبول أصلاً، لتصبح سماً قاتلاً. وإذا ما أراد أحد مثلاً معرفة ما الذي يعنيه «القتل» بالأوكراتوكسين، فما عليه سوى «التعرّف» إلى هذه المادة المؤلفة من كلمتين «أوكرا والتي تعني نوعاً من العفن أو الفطريات، وتوكسين التي تعني المادة القاتلة، والتي تصيب القمح في مرحلة التخزين وفي مرحلتي الإنتاج والتوضيب أيضاً». وهذه المادة، بحسب التعريف البسيط، «معروفة بخطورتها وقد تؤدي إلى الوفاة، وخصوصاً أنها تسبب أمراضاً معدة؛ منها ورم في الكلى والكبد والمسالك البولية (...)». وهذه المادة موجودة بنسب قاتلة في القمح الذي كان مخزناً في عنابر مطاحن لبنان الحديثة، المقلّلة حتى الآن بقرار قضائي لعدم استيفائها الشروط المطلوبة.

### راجانا حمية

«إن العينة (...) غير مطابقة للمواصفات المعتمدة لأن نسبة الأوكراتوكسين أعلى من المعدل المسموح به، علماً بأن التحليل لهذه العينة تكرر أربع مرات». هذه واحدة من عينات القمح، الموجودة في مطاحن لبنان الحديثة، والخاضعة، بأمر قضائي، لتحليل السموم الفطرية. لدى التدقيق في النتيجة الصادرة عن مختبر الفئران - مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية - يتبين أن نسبة «الأوكراتوكسين» فيها بلغت 10,8 ppb، علماً بأن النسبة المسموح بها هي بين صفر و 3 ppb. ورقم الثلاثة هو المعدل الأقصى المسموح به كي يكون القمح مقبولاً للاستهلاك. أما ما يجري في العينة التي كنا سناكلها خبزاً، فتتخطى

لم تطوّح حكاية مطاحن لبنان الحديثة بعد. ولعلّ آخر فصولها كان صدور نتائج تحاليل العينات التي ثبتت في بعضها وجود مواد مسرطنة بنسب عالية. لكن، بدل أن تكون هذه النتائج رادعاً لأصحاب المطاحن التي كانت تطعمنا «السرطان»، فقد كانت دافعاً لهم للطلب من قاضي الأمور المستعجلة في بيروت، جاد المعلوف، بالسماح لهم لتصدير هذا القمح إلى الخارج، لبيعهم هناك. وكان لهم ما أرادوا حيث قضى بالسماح بهذا الأمر، قبل أن تنقضه محكمة الاستئناف المدنية